الجمهورية اللبنانية
مجلس الإنماء والإعمار

COUNCIL FOR DEVELOPMENT
AND RECONSTRUCTION

البرنامج الاستثماري للبلديات في لبنان (MIP)

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
(ESMF)

آب ٢٠١٩

المحتويات

الموجز التنفيذي ..... Error! Bookmark not defined.
الفصل الأول: مقدمة ..... Error! Bookmark not defined.
الفصل الثاني: الإطار المؤسسي والسياسي والقانوني ..... Error! Bookmark not defined.
الفصل الثالث: خطوط الأساس البيئية والاجتماعية ..... Error! Bookmark not defined.
الفصل الرابع: المشاورات ..... Error! Bookmark not defined.
الفصل الخامس: التدقيق البيئي والاجتماعي..... Error! Bookmark not defined.
الفصل السادس: تحليل البدائل ..... Error! Bookmark not defined.
الفصل السابع: الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة..... Error! Bookmark not defined.
الفصل الثامن: الإدارة البيئية والاجتماعية..... Error! Bookmark not defined.
الفصل التاسع: آلية معالجة الشكاوى..... Error! Bookmark not defined.
الملحق الأول ..... Error! Bookmark not defined.
الملحق الثاني ..... Error! Bookmark not defined.
الملحق الثالث ..... Error! Bookmark not defined.

بعض المختصرات والمصطلحات الإنجليزية

CBO	منظمة أهلية
CDR	مجلس الإنماء والإعمار
CSO	منظمة مجتمع مدني
EMP	خطة الإدارة البيئية
ESIA	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
ESMF	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
ESMP	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
EU	الاتحاد الأوروبي
GOL	الحكومة اللبنانية
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
ICB	مناقصة دولية
ISDS	ورقة بيانات الضمانات المتكاملة
LBP	ليرة لبنانية
MOIM	وزارة الداخلية والبلديات
NGO	منظمة غير حكومية
PAP	الأشخاص المتأثرون بالمشروع
PMU	وحدة إدارة المشروع
RAP	خطة النقل وإعادة الإسكان
RPF	إطار سياسة النقل وإعادة الإسكان
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الموجز التنفيذي

1. خلفية مشروع الخدمات البلدية الطارئة في لبنان

يستعرض التقرير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الذي تم إعداده لبرنامج الاستثماري للبلديات في لبنان (MIP) الذي يجري العمل حالياً على إعداده من قبل الحكومة اللبنانية، بدعم من البنك الدولي.

سيعمل برنامج الاستثماري للبلديات على مسارين اثنين من أجل دعم البلديات المشاركة في معالجة الثغرات التي تضعف بناها التحتية والخدمات التي تقدّمها. أولاً، سيقدم البرنامج دعماً مالياً فورياً على المدى القصير إلى المجتمعات المضيفة التي يستهدفها البرنامج في المدن الصغيرة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى الشريكة. يمكن لهذا التدخل العاجل والفوري أن يكون مكملاً وربما محفزاً في بعض الحالات لاستثمارات القطاع الخاص. ثانياً، سيدعم برنامج الاستثماري للبلديات جهود الحكومة الرامية إلى توفير بيئة مؤاتية للشراكات بين القطاعين العام والخاص على المستوى البلدي كونها تعزز استثمارات القطاع الخاص ومشاركته في توفير البنى التحتية والخدمات البلدية. سيكون نجاح تعبئة التمويل من القطاع الخاص شرطاً للتقدم في المرحلة الثانية من سلسلة المشاريع. سيركز هذا الجهد على الحد من المخاطر المحتملة على القطاع الخاص، وذلك من خلال استكشاف وتطوير استخدام أدوات واستراتيجيات تعزيز أهلية الاقتراض لدى البلديات، بما في ذلك تطوير السياسات العامة والإطار التنظيمي اللازم لأغراض الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات، فضلاً عن تطوير الأدوات المخصصة والقدرة المؤسسية المطلوبة لإتمام الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات بدعم من الحكومة المركزية. تتطلب المرحلة الأولى من سلسة المشاريع ضمن برنامج الاستثماري للبلديات مبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي من حزمة التمويل الإجمالية البالغة ١٥٠ مليون دولار أمريكي (المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من سلسلة المشاريع).

2. مكونات المشروع

يتألف المشروع من ثلاثة مكونات: (١) تعزيز الاستثمارات البلدية والإدارة المالية؛ (٢) توفير البيئة المؤاتية لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات البلدية؛ و(٣) تكاليف إدارة المشروع.

المكون الأول. تعزيز الاستثمارات البلدية والإدارة المالية (89.10 مليون دولار أمريكي). سيتم تنفيذ هذا المكون من قبل مجلس الإنماء والإعمار كاستجابة أولية للعجز الكامن في البنية التحتية والخدمات البلدية والذي تفاقم جرّاء الأزمة السورية. وهو سيسمح بتمويل الاستثمارات والمعدات ذات الأولوية من أجل تعزيز قدرة البلديات على تقديم الخدمات إلى السكان والشركات في ما يصل إلى ١٨ بلدية[١] من المدن الصغيرة المشاركة والتي تستضيف عدداً كبيراً من النازحين السوريين. تم اختيار المدن المشاركة بالتنسيق مع شركاء آخرين في التنمية، مثل الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي للتثمير والاتحاد الأوروبي لاستكمال التدخلات وتوسيع نطاق تأثير البرامج. سيوفر هذا المكون أيضاً برامج تدريب

[١] تم اختيار بلديات المدن الصغيرة الثمانية عشر المشاركة بناءً على التوزيع الجغرافي في جميع أنحاء البلاد وكونها تستضيف عدداً غير متناسب من النازحين وموقعها المركزي في القضاء مع علاقات اقتصادية مع البلدات أو المدن المحيطة لتوليد فوائد اقتصادية غير مباشرة. وهي تشمل: عنجر، بعقلين، البترون، بشري، بنت جبيل، شحيم، دوما، حاصبيا، الحازمية، الهرمل، جزين، جب جنين، كفردبيان، مرجعيون، المنية، قبيات، راشيا، وزغرتا.

ومساعدة فنية محددة الهدف ومصممة خصيصاً لتعزيز الإدارة المالية البلدية. يتألف هذا المكون من مكونين فرعيين.

المكون الفرعي ١-١: الاستثمارات البلدية (87.10 مليون دولار أمريكي). سيتم تحديد المشاريع الفرعية لبرنامج الاستثماري للبلديات وترتيبها حسب الأولوية من قبل البلديات بناءً على قدرتها على الاستجابة لاحتياجات ملحة في مجال البنية التحتية، تُعتبر ذات أولوية بالنسبة إلى المجتمع المحلي، من خلال واحدة من ثلاث نوافذ تمويلية: (١) القدرة التنافسية للمدينة (استثمارات القطاع العام، التي تكون عادة عبارة عن تنمية مناطقية، والتي تحفز الاستثمار من قبل القطاع الخاص أو تعزز الاقتصاد المحلي بطريقة أخرى)، (٢) التنقل في المدينة (استثمارات القطاع العام التي تعمل على تحسين التنقل داخل المدينة، بما في ذلك شبكات الطرق والتقاطعات ومواقف السيارات بعيداً عن الطرق ومحطات الحافلات العامة وممرات المشاة و(٣) مرونة المدينة وخضرنتها (تعميم مراعاة البيئة فيها) (بما في ذلك خيارات الطاقة المتجددة، وتصريف مياه الأمطار والثلوج، وعمليات توسيع أو تحسين الأماكن العامة، وتدابير الحد من التدهور البيئي). ستساهم البلديات المشاركة من مواردها الخاصة، النقدية أو العينية، بما لا يقل عن ١٠ في المائة من التكلفة الاستثمارية للمشروع الفرعي، مما يسمح بزيادة تمويل البنك الدولي وتوسيع نطاق التأثير الإنمائي. سيتم تخصيص الأموال لما يصل إلى خمسة مشاريع فرعية، تتراوح كلفتها التقديرية بين 400,000 دولار أمريكي و4.5 ملايين دولار أمريكي، يتم استعراضها وإقرارها بشكل دوري خلال العامين الأولين من برنامج الاستثماري للبلديات.

يتم اختيار الاستثمارات في المشاريع الفرعية من قبل البلديات المشاركة بالتشاور مع مجتمعاتها المحلية بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية للبرنامج. سيتم التدقيق في استثمارات المشاريع الفرعية المؤهلة للتمويل باستخدام قائمة سلبية، مع استثناء الاستثمارات في مجالات المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة (التي تغطيها آليات تمويل أخرى)، وهي ستركز على الاستثمارات ذات الحد الأدنى من الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية (أي الابتعاد عن المشاريع الفرعية البيئية من الفئة أ). من المرجح أن تشمل الاستثمارات مشاريع التجديد الحضري في المدن القديمة أو المناطق التاريخية ذات الإمكانات السياحية؛ الطرق الثانوية أو الفرعية لتحسين الوصول أو تقليل الازدحام؛ الأرصفة وممرات المشاة لتحسين التنقل في المناطق الحضرية؛ مواقف السيارات؛ محطات الحافلات، وتحسين الأماكن العامة، وتجديد أو توسيع الأسواق البلدية، والأصول ذات الصلة في المناطق التجارية المركزية؛ تصريف مياه الأمطار والثلوج؛ إنارة الشوارع باستخدام خيارات تكفل كفاءة الطاقة؛ وتأمين قطع أرض تابعة للبلدية ومزودة بالخدمات للمشاريع التجارية الصغيرة، خاصة في الصناعات الزراعية والصناعات الخفيفة وتحسين المساحات الخضراء وغيرها من المساحات العامة. يتم تقييم المشاريع الفرعية على أساس معايير بيئية واجتماعية، بهدف استبعاد أي استثمار قد يؤدي إلى تأثيرات بيئية كبيرة أو تداعيات اجتماعية سلبية، خاصة فيما يتعلق بالأراضي (الممتلكات ومصادر الرزق). لن يُسمح بأي مشروع فرعي يستلزم استملاكات أراض، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة الأرض ومحدودية الموارد التي يمكن للحكومات المحلية إتاحتها لاستملاك الأراضي من أموالها المناظرة. تقدر قيمة الاستثمارات البلدية المادية بما يعادل 77.80 مليون دولار أمريكي.

واستكمالاً للاستثمارات المادية الممولة في إطار هذا المكون الفرعي، سيتم توفير التمويل (1.0 مليون دولار أمريكي) لإجراء تحليل لوضع المدن مع عناصر رئيسية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي لدعم التخطيط الفعال للاستثمارات الرأسمالية في كل بلدية مشاركة. ويهدف ذلك إلى تعزيز

المعرفة باحتياجات المجتمعات المحلية وأولويات الاستثمار بالنظر إلى التركيبة السكانية السريعة التغيّر، بما في ذلك تدفق النازحين. سيتم توفير التمويل أيضاً لتغطية تكلفة إعداد دراسات الجدوى والتصميم وأدوات الإدارة البيئية والاجتماعية ووثائق المناقصات من أجل تسريع الاستثمارات الرأسمالية والإشراف على العقود للأعمال المادية (تم تخصيص مبلغ 8.0 ملايين دولار أمريكي لهذا النشاط). سيتم تصميم كل حزمة ليس فقط بما يضمن تحقيق مخرجات محددة، وإنما أيضاً مع الاشتمال على عناصر للتدريب وتعزيز قدرات البلديات المستهدفة بحيث تكون قادرة على أداء المهام المنوطة بها في التخطيط للاستثمارات الرأسمالية بشكل أكثر فعالية مع مرور الوقت. بالنسبة إلى هذه المساعدة الفنية، سيتم إعطاء الأولوية لتجميع العقود، من أجل تعزيز كفاءة التنفيذ، مع أقصى حد من استخدام عقود التصميم والبناء التي أثبتت فعاليتها في المشاريع الحضرية المنفذة مؤخراً في البلد. أخيراً، ستتم مراقبة المشروع من جهة الآثار على الجهات المستفيدة بتكلفة (0.3 مليون دولار أمريكي).

المكون الفرعي ١-٢ : تحسين الإيرادات البلدية وإدارة الأصول (2.0 مليون دولار أمريكي). سيتم تنفيذ هذا المكون الفرعي من قبل مجلس الإنماء والإعمار بالتنسيق الوثيق مع وزارة الداخلية والبلديات وهو سيقوم بتمويل المساعدة الفنية والتدريب للمدن الثانوية المشاركة من أجل تعزيز جمع الإيرادات البلدية وإدارة الأصول. ستستهدف الأنشطة مجالات تعاني من قصور في الإيرادات وإدارة الأصول، يتم تحديدها في التقييم المؤسسي للتمويل البلدي المنفذ في بداية المشروع. من خلال العمل بالمقارنة مع خطوط الأساس، سيتم تقييم كل بلدية قياساً للممارسات الجيدة المتخذة أساساً للمقارنة. ستتم مراقبة تحسّن النتائج في تحصيل الإيرادات، الأمر الذي سيوفر في نهاية المطاف للبلديات المستهدفة موارد أكبر في إطار مهامها القانونية والإدارية الحالية، في حين أن تحسين إدارة الأصول سيساعد على إطالة عمر الأصول الرأسمالية للبلدية وبالتالي تقليل الطلب على الموارد العامة الشحيحة. وكمكمّل لهذين المجالين على المستوى البلدي، سيوفر برنامج الاستثماري للبلديات الموارد لوزارة الداخلية والبلديات من أجل إجراء تحليل قطاعي بشأن سياسات الإيرادات البلدية، كما أنه سيدعمها في وضع سياسات جديدة وخارطة طريق إصلاحية للصندوق البلدي المستقل، بالإضافة إلى تطوير خيارات إصلاحية تتعلق بتوليد الإيرادات الخاصة (OSR) للبلديات مع دعم التحولات في المجالات الإصلاحية المستهدفة. سيسمح هذا المكون الفرعي أيضاً ببناء القدرات من خلال دورات تدريبية وخدمات استشارية ومعدات لتعزيز نظم الإدارة المالية البلدية والجدارة الائتمانية والميزنة وإدارة الأصول وتعزيز الإيرادات لتحسين قدرة البلديات على الوصول إلى التمويل القائم على السوق مع مرور الوقت. سيتم تصميم بناء القدرات هذا في حزم مخصصة لكل بلدية من البلديات المشاركة والبالغ عددها ١٨ بلدية بناءً على تقييم للقدرات المؤسسية والمالية للبلديات يتم تنفيذه في بداية المشروع وسيتم استهداف أوجه قصور محددة للتحسين مقارنة بهذا التقييم خلال فترة البرنامج. من شأن هذا المكون أيضاً دعم وزارة الداخلية والبلديات في وضع خارطة طريق لتحسين استقرار وموثوقية الصندوق البلدي المستقل.

المكون ٢. توفير البيئة المؤاتية لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات البلدية (7.70 ملايين دولار أمريكي). كاستجابة ثانوية لتحسين البنى التحتية والخدمات البلدية وللمساعدة في الحفاظ على الاستثمارات مع مرور الوقت، يوفر هذا المكون التمويل للمساعدة الفنية وخدمات التدريب والاستشارات من أجل وضع إطار تمكيني للشراكات بين القطاعين العام والخاص في المجال البلدي من شأنه جذب رؤوس أموال القطاع الخاص والتمويل للخدمات البلدية. سيتم تنفيذه بواسطة المجلس الأعلى للخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وهو مصمم لبناء القدرات وتبسيط إعداد مشروع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحقيق الوفورات في تكلفة المعاملات. وهو يستهدف المدن الرئيسية في لبنان المحددة بموجب مبادرة تمويل المشاريع الحضرية التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية/البنك الأوروبي

للتثمير، بما في ذلك زحلة وعاليه وبعلبك وحلبا وصيدا وطرابلس/الميناء وصور وجبيل والنبطية، وأي بلديات أخرى قد يتم تحديدها من قبل الحكومة، باستثناء بيروت، من خلال تزويدها بمساعدة فنية على شكل دورات تدريبية وخدمات استشارية ومجموعات أدوات وموارد مخصصة لتلبية احتياجات كل بلدية فيما يتعلق بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. سيتم تصميمه وبناؤه من خلال شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة البنك الدولي المعنية بالبنى التحتية والضمانات والشراكات بين القطاعين العام والخاص (IPG)، بما في ذلك الخبراء المقيمين وقاعدة بيانات تضم أكثر من ألف معاملة (قاعدة بيانات مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية)، ومجموعات الأدوات، وبنود العقود النموذجية لعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يتألف هذا المكون من ثلاثة مكونات فرعية مكملة على النحو التالي:

المكون الفرعي ٢ ـ ١ : الأدوات والتدريب والمعاملات المتصلة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات (4.70 ملايين دولار أمريكي). سيركز هذا المكون الفرعي على الحاجة إلى اختيار وإعداد مجموعة من مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص الممكنة في بلديات مختارة في لبنان. وهو سينطوي على ثلاثة عناصر: تحديد الأدوات والتدريب والمعاملات:

(أ) الأدوات: من المتوقع أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات أصغر من حيث حجم الاستثمار مقارنة بتلك الملحوظة في القطاعات الأخرى، وسيولي النهج العام في إطار هذه المساعدة الفنية العناية اللازمة للحاجة إلى خفض تكاليف المعاملات (من خلال اعتماد الإجراءات الموحدة والبيع بالجملة، حيثما أمكن ذلك)، وبالتالي يتم تبسيط عملية إعداد المشاريع وتعزيز فعاليتها من حيث التكلفة. ستسمح المساعدة الفنية للمجلس الأعلى للخصخصة بتطوير الأدوات والوثائق النموذجية وإرشادات الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات بالاعتماد على نتائج تحليل أمثلة من هذه الشراكات في لبنان والممارسات الجيدة العالمية.

(ب) التدريب: سيتم تصميم برامج مساعدة فنية مخصصة من قبل المجلس الأعلى للخصخصة، بفضل مساعدة فنية، للبلديات المشاركة، وغيرها من الوكالات الحكومية والجهات الوطنية ذات الصلة (مثل شركات البناء والمتعهدين والمشغلين والموردين والمؤسسات المالية والمصارف). سيتضمن محتوى ورش العمل الإطار القانوني للشراكات بين القطاعين العام والخاص الذي يغطي جميع جوانب دورة المشروع؛ واختيار المشاريع وإعداد دراسات الجدوى؛ والمستندات النموذجية: طلبات إبداء الاهتمام وطلبات عروض الأسعار وطلبات تقديم العروض واتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والضمانات وتوزيع المخاطر، فضلاً عن التدريب على معايير البنك للضمانات البيئية والاجتماعية. كما سيتم تنفيذ برنامج تدريب منظم مصمم حول برنامج تأهيل مدعوم من قبل مجموعة البنك الدولي للشراكات بين القطاعين العام والخاص. ينطوي هذا البرنامج على ثلاثة مستويات من التدريب مع اختبارات تأهيل في نهاية كل مرحلة.

(ج) اختيار المعاملات: لتسهيل التعلم بالممارسة، سيساعد المجلس الأعلى للخصخصة البلديات المشاركة، من خلال برنامج الاستثماري للبلديات، على اختيار وإعداد مشاريع شراكات إيضاحية بين القطاعين العام والخاص على المستوى البلدي بموجب أحكام قانون

هذه الشراكات. وسينطوي ذلك عل مساعدة فنية لاختيار المشاريع ودراسات مسبقة لدراسات الجدوى، ودراسات جدوى، ودراسات للحماية البيئية والاجتماعية، وغير ذلك.

المكون الفرعي ٢-٢: تصميم أدوات داعمة للأسواق للشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات (3,00 ملايين دولار أمريكي). سيتم تنفيذ هذا المكون الفرعي من قبل المجلس الأعلى للخصخصة وهو سيوفر مساعدة فنية وخدمات استشارية لإجراء تقييم للسوق بالنسبة للشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات، مع مراعاة كل من عوامل الطلب والعرض. ستشمل الدراسة مسحاً للسوق ومسحاً أولياً للمشاريع قيد الإعداد بغية إنشاء مجموعة جاهزة للتطبيق من المعاملات ضمن إطار السياسات العامة؛ كما سيوفر منهجية لضمان الاتساق بين المشاريع وفي مختلف القطاعات؛ وهو سيؤكد أيضاً على وجود السيولة وانجذاب البنوك التجارية والمستثمرين لإمكانيات المعاملات الناشئة. سيعتمد المسح على المعلومات المتاحة في التقارير وعلى المشاورات المكثفة مع الجهات المعنية. وستقدم الدراسة المشورة بشأن نوع وتصميم المنتج المعروض لتسهيل إقراض المصارف والمؤسسات المالية للشركات الخاصة والجهات الراعية (على سبيل المثال: الاعتمادات الطارئة، والالتزام بالتمويل بعد التنفيذ، والضمان الائتماني الجزئي، والتغطية الائتمانية، وما إلى ذلك، فضلاً عن التدابير الأمنية الأخرى التي قد تكون مناسبة). من جهة الطلب، ستحدد دراسات السوق المجالات المحتملة لمشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات البنية التحتية البلدية، وذلك نظراً لرداءة الخدمات الحالية أو انعدامها بسبب العوائق القانونية والنقص في التمويل ومحدودية المعرفة أو الخبرة بالقطاع، أو غيرها من العوامل. من جهة العرض، سيتم استكشاف العوامل التي تقيد الانخراط في الشركات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات، بما في ذلك النقص في التمويل في الأسواق، وأوجه عدم اليقين في المعاملات، والقيود القانونية أو التنظيمية، وغيرها من العوامل. بناءً على هذه النتائج، ستتاح الموارد لتصميم وإعداد الأدوات المالية المناسبة لدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات، بما في ذلك: (١) الإقراض المباشر لتمويل البنية التحتية التمكينية لمختلف الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات؛ (٢) أسهم وصكوك دين لكيانات منشأة لأغراض خاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات؛ (٣) تعزيز الائتمان لدعم الدين بالعملة المحلية لكيان منشأ لأغراض خاصة بشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات؛ أو (٤) ضمانات جزئية للمخاطر لدعم إما سداد فجوات مقومات الاستمرار من قبل البلديات إلى الكيانات المنشأة لأغراض خاصة أو سداد الديون من قبل الكيانات المنشأة لأغراض خاصة للمصارف التجارية. سيوفر هذا المكون الفرعي أيضاً المساعدة الفنية والدعم الاستشاري من أجل تحديد واقتراح الإصلاحات التنظيمية المحتملة التي تهدف إلى الحد من مخاطر الائتمان المصرفي التجاري في المعاملات البلدية. وهو يستكشف الخيارات، بما في ذلك (١) السماح للبلديات بفتح حسابات في البنوك التجارية المحلية بالإضافة إلى الحسابات الموجودة حالياً في مصرف لبنان؛ (٢) استكشاف إمكانية تأمين التحويلات المالية البلدية من الصندوق البلدي المستقل من خلال اعتراض ضريبي؛ و(٣) السماح للمصارف التجارية المحلية باستخدام جزء من الودائع البلدية في بنك لبنان المركزي لتوفير الضمانات للقروض، وبالتالي خفض التكاليف، بالنسبة إلى الكيانات المنشأة لأغراض خاصة والتي تنفذ مشاريع شراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى البلديات، وغيرها من الخيارات.

المكوّن الثالث. تكاليف إدارة المشروع (3.20 ملايين دولار أمريكي). يكون مجلس الإنماء والإعمار الهيئة المنفذة لبرنامج الاستثماري للبلديات وهذا المكوّن الثالث يتيح للمجلس الموارد اللازمة للاستعانة بمستشارين أكفاء ومؤهلين للإشراف على تنفيذ البرنامج تنفيذاً فعالاً ومراقبة تقدّمه. ويغطي هذا المكوّن

أيضاً تكاليف الإشراف على أعمال الهندسة المدنية المموّلة في إطار المشروع ومراقبتها، وإعداد تقرير مراقبة فصلي، والإشراف على تنفيذ أنشطة المشروع، وتوفير المعدات اللازمة للقيام بزيارات ميدانية تسمح بمراقبة مباشرة للأنشطة التي يدعمها المشروع، وتقديم الدعم لتنفيذ المشاريع ذات الصلة بما يلبّي متطلبات البنك الائتمانية والمتعلقة بالضمانات.

3. أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ومنهجيته

نظراً إلى أن المشاريع الفرعية لا يمكن تحديدها في بداية البرنامج، وإنما يتم تحديدها أثناء تنفيذ المشروع تبعاً للطلب والمشاورات مع البلديات المعنية، يحل منشور سياسات العمليات رقم OP 4.01 محل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

إن الغاية من هذا الإطار هي ضمان دمج الإدارة البيئية والاجتماعية في مجمل دورة تصميم الاستثمارات الفردية التي سيتم تمويلها في إطار المشروع. نسلط الضوء في الأقسام أدناه على عملية التخفيف على كل من مستوى من دورة المشروع. يُراد لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية أن يكون بمثابة أداة عملانية لتوجيه عملية تحديد وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية التي قد تنتج عن الاستثمارات المقترحة ومنصة للتشاور مع الجهات المعنية والمستفيدين من المشروع.

تم إعداد هذا الإطار البيئي والاجتماعي بما يتوافق مع سياسة البنك الدولي الوقائية OP 4.01 بشأن التقييم البيئي والسياسات اللبنانية ذات الصلة بشأن قوانين التقييم البيئي وحماية البيئة. يحدد الإطار المحفزات المتعلقة بالسياسات للمشروع ومعايير الفرز الخاصة بالمشاريع الفرعية والآثار البيئية والاجتماعية المترتبة على المشاريع الفرعية المحتملة والتدابير التخفيفية للحد من هذه المخاطر وتقييم القدرة المؤسسية للهيئة المنفذة وتدابير سد الثغرات في القدرات وتقدير الميزانية اللازمة لتنفيذ الإطار والصكوك والأدوات ذات الصلة.

تمت مشاركة النتائج الأساسية لعملية وضع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والتشاور بشأنها مع الجهات المعنية الرئيسية، لا سيما البلديات المستهدفة في المشروع، من خلال ورشة عمل تم تنظيمها في بيروت في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩. ستتم المشاورات مع الجهات المعنية على مرحلتين، على النحو التالي:

(أ) المرحلة الأولى – ورشة عمل استشارية علنية في مجلس الإنماء والإعمار تضم رؤساء بلديات جميع المدن الصغيرة الثمانية عشر إلى جانب المنظمات غير الحكومية المحلية. ستقوم المدن الـ١٨ كلها بالكشف عن الوثيقتين (إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة النقل وإعادة الإسكان) ومشاركتهما مع الوكالات الحكومية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والشركاء في مجال التنمية في لبنان.

(ب) ستشتمل المرحلة الثانية على عقد اجتماعات عامة في كل من المدن الـ١٨بحلول تاريخ نفاذ المشروع. وستشمل هذه الاجتماعات مناقشة للجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع مع الجهات المعنية المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الأهلية لتسجيل وجهات نظرها والاسترشاد بها عند تصميم المشروع. سيبدأ مجلس الإنماء والإعمار هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن، وسيوفر المواد ذات الصلة في أسرع وقت ممكن قبل بدء المشاورات،

بشكل ولغة مفهومين للمجموعات التي يتم التشاور معها. سيكون إنجاز المرحلة الثانية على نحو مرض شرطاً لنجاح المشروع.

لقد تمت مراجعة المسودة النهائية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل البنك وتم نشرها على الموقع الإلكتروني لمجلس الإنماء والإعمار والموقع الإلكتروني الخارجي للبنك الدولي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. كما سيتم الإعلان عنها في مقار البلديات المستهدفة.

4. المخاطر البيئية والاجتماعية والتدابير التخفيفية

من المتوقع أن يترتب على المشروع آثار بيئية إيجابية كبيرة من خلال تحسين تقديم الخدمات المجتمعية. ومن المتوقع أن تؤدي التدخلات الخاصة بتأهيل الطرق وإنارتها إلى تحسين الوصول والسلامة المرورية وتقليل التلوث الناجم عن الغبار. ستؤدي المشاريع الفرعية المنفذة في إطار نوافذ الاستثمار الثلاثة لبرنامج الاستثماري للبلديات إلى تحسن عام في الظروف البيئية والاجتماعية في المجتمعات المحلية المستهدفة خلال مرحلة التشغيل.

تعتبر الآثار السلبية المتوقعة لأنشطة المشروع بسيطة وذات طبيعة مؤقتة خلال مرحلة البناء، بما في ذلك الغبار والضوضاء وتوليد النفايات وتعطيل حركة المرور والتنقلات وتضرّر المرافق القائمة، فضلاً عن الآثار المحتملة على المجتمعات من تدفق العمال. يمكن تخفيف هذه الآثار بسهولة من خلال خطط الإدارة البيئية والاجتماعية. كما سيتم إعداد إجراءات للصحة والسلامة البيئية أثناء مراحل بناء وتشغيل للمشاريع الفرعية بحسب الضرورة.

يتم اتخاذ التدابير التخفيفية في مرحلة البناء كجزء من عقود الأشغال المدنية والتي ستنطوي بالتالي على بنود تلزم المتعهدين المعنيين بتخفيف الآثار وفقاً لتقرير التصميم. تتولى البلديات بحكم ولايتها مراقبة أنشطة المتعهدين لضمان حدوث التسليم وفقاً لعقود كل منهم. تقع على عاتق البلديات المعنية التدابير التخفيفية المشار إليها في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية خلال مرحلة تشغيل المشروع. يتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية خططاً عامة للإدارة البيئية والاجتماعية للمشاريع المتوقعة، وهي تشمل الآثار البيئية والتخفيف من آثارها والمسؤوليات.

5. تطبيق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

سيتم تطبيق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من أجل (١) ضمان دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في مراحل عملية التخطيط، و(٢) ضمان أن الاستثمارات في تحسين البنى التحتية والخدمات تسهّل تطبيق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الذي يستلزم وضع خطط للإدارة البيئية والنقل وإعادة الإسكان للاستثمارات الفردية، وذلك لضمان إدارة الآثار البيئية والاجتماعية خلال عملية التخطيط للمشاريع الفرعية وتصميمها وتنفيذها.

تم تصنيف المشروع ضمن الفئة "ب" البيئية، وذلك وفقاً لمنشور سياسات العمليات رقم OP 4.01. لن يتم تأهيل أي مشاريع فرعية من الفئة "أ" للتمويل. سيتم إعداد تقييمات للأثر البيئي والاجتماعي،

مع تحديد جميع المخاطر وقياسها، بما في ذلك حساسية المواقع. ستكون الأهلية رهناً بالبدائل (بما في ذلك اختيار الموقع) التي لا تنطوي على أي حساسيات بيئية أو اجتماعية أو ثقافية. لتوريد السلع ضمن البند (١) أعلاه، بدلاً من وضع إطار للإدارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية، سيتم وضع إرشادات للاستخدام والتداول وتطبيقها بموجب أحكام وثائق المناقصات والمواصفات الفنية.

لا يتوقع ظهور أي آثار على الموارد المادية والثقافية في إطار المشروع. ومع ذلك، فقد تم إطلاق هذه السياسة من مبدأ الوقاية وتم تضمين إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إجراءات في حال العثور على أي آثار أثناء تنفيذ المشروع.

من المتوقع أن تكون المتطلبات من جهة الأراضي مجرد متطلبات ثانوية وأن يتم تنفيذ استثمارات المشاريع الفرعية في أراض مملوكة من قبل البلدية أو الحكومة. غير أن تنفيذ المشروع قد يؤدي إلى آثار بالنسبة إلى المستحوذين على الممتلكات بصورة غير شرعية أو المخالفين الذين يقطنون في أماكن قريبة من الأراضي الحكومية أو المستولين على الأراضي، وبالتالي فسيطلق المشروع سياسة البنك بشأن إعادة الإسكان القسرية OP.412. تم إعداد إطار لسياسة النقل وإعادة الإسكان وفقاً لسياسة البنك الدولي والقوانين والأنظمة اللبنانية ذات الصلة كدليل إرشادي للنقل وإعادة الإسكان، وسيتم نشره على الموقع الإلكتروني لمجلس الإنماء والإعمار والموقع الخارجي للبنك.

كلما كان ذلك ضرورياً، سيتم إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (وخطط للنقل وإعادة الإسكان) لمشاريع البنى التحتية الفرعية المؤهلة، وذلك لتقييم وقياس الأثر البيئي والاجتماعي وفقاً لأحكام إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة النقل وإعادة الإسكان. تؤدي دراسة الفرز والمتابعة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى وضع خطة مراقبة وإدارة بيئية واجتماعية – على النحو المبيّن أدناه - يتم التشاور بشأنها مع المجتمعات المحلية والأشخاص المتأثرين ومراجعتها والموافقة عليها من قبل البنك ونشرها على المستوى المحلي وعلى الموقع الخارجي للبنك.

بالنسبة لجميع المشاريع الفرعية التي قد تشمل الأشغال المدنية، سيتم استخدام أداة فرز للضمانات الاجتماعية والبيئية، إلى جانب الأدوات المحددة التي ستكون ضرورية لتغطية الجوانب الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع الفرعية عند الضرورة، وخطط الإدارة البيئية وخطط النقل وإعادة الإسكان. كما هنالك تدابير إضافية لدعم تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ومراقبته والامتثال له، بما في ذلك: (أ) عمليات التدقيق الائتماني السنوية/المراجعة اللاحقة لمجموعة فرعية من المشاريع الفرعية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ خطط الإدارة البيئية، و(ب) ستشمل بعثات الإشراف التي يقوم بها البنك خبرة تنفيذية بيئية واجتماعية لدعم العميل خلال مجمل دورة المشروع. يمكن أيضاً إدراج تدابير إضافية لدعم التنفيذ في تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي/خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط النقل وإعادة الإسكان المحددة للمشروع والتي سيتم إعدادها.

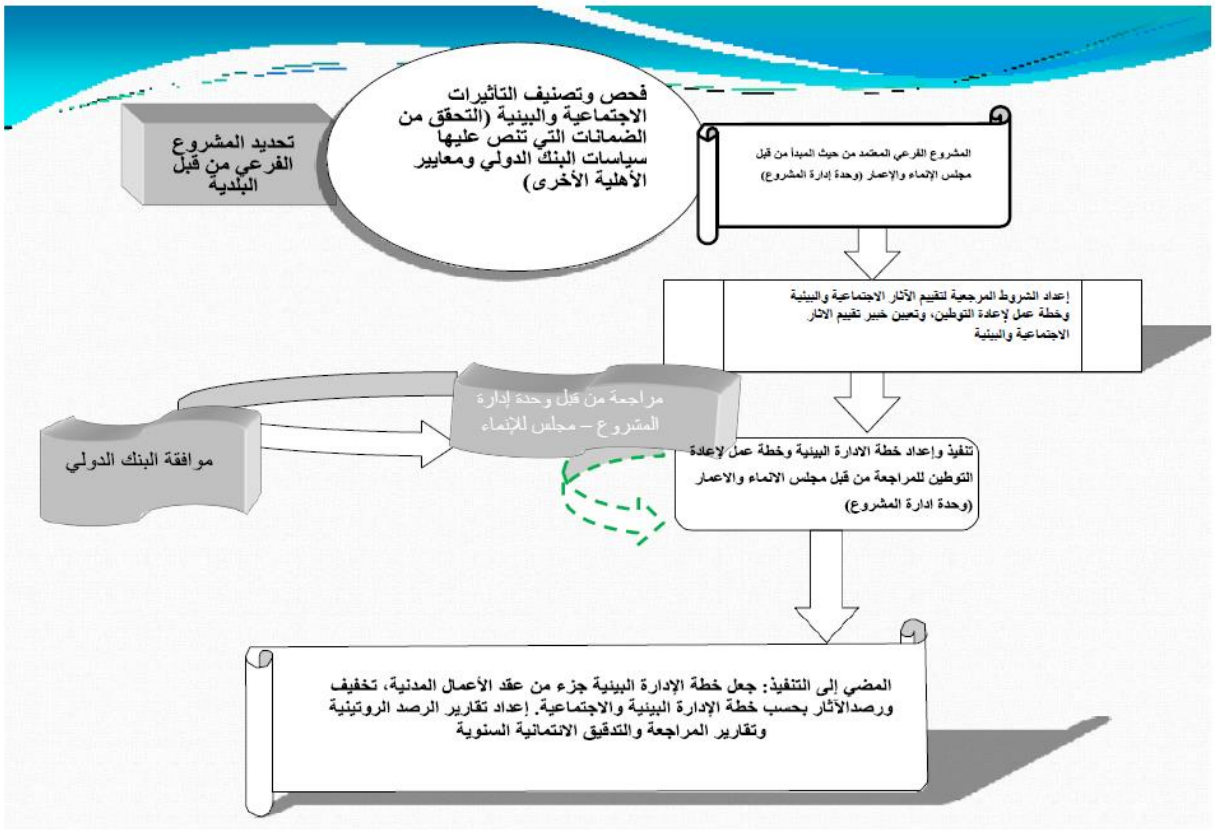

الرسم البياني ١: عرض تخطيطي هيكلي لعملية إدارة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

6. مسؤولية الإدارة البيئية والمراقبة

إن مجلس الإنماء والإعمار على دراية بأحكام سياسات الضمانات الخاصة بالبنك والتي تتعلق بهذه العملية، خاصةً تنفيذ ومراقبة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والأدوات ذات الصلة وهو من سيتولى مسؤولية تنفيذ أحكام الإطار والصكوك ذات الصلة، كما أن مراقبة امتثال البلديات المستهدفة والمتعهدين لأحكام خطط الإدارة البيئية الخاصة بالمشاريع وإدارة الضمانات لهذه العملية ستستفيد من توفير خبير استشاري بيئي مع الاعتماد على وثائق الضمانات الحالية، بما في ذلك تقارير خطوط الأساس وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وقائمة فرز المشاريع الفرعية وإطار مراقبة وتقييم الضمانات، ومجموعات أدوات البلديات والتدقيق الاجتماعي والبيئي. ستتم معالجة الثغرات في القدرات أثناء التنفيذ من خلال توفير المهارات المناسبة و/أو المزيد من التدريب.

سيتم تعيين خبير استشاري بيئي من قبل مجلس الإنماء والإعمار وهو سيدعم وحدة إدارة المشروع خلال عملية فرز المشاريع الفرعية وإعداد تقييم للأثر البيئي والاجتماعي وخطط إدراة بيئية خاصة بالمشاريع الفرعية وضمان إجراء المشاورات المناسبة أثناء تقييم المشروع وإعداده ومراقبة امتثال البلديات والمتعهدين لأحكام خطط الإدارة البيئية والأحكام ذات الصلة في وثائق المناقصات وتقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإنماء والإعمار حول الامتثال البيئي.

7. التكلفة المترتبة على إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

تقدر الآثار المالية الإجمالية لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بحوالي 750,000 دولار أمريكي، وذلك لتغطية تكاليف الخبير الاستشاري وجمع معلومات خطوط الأساس وإجراء دراسات محددة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية والرصد (عمليات التدقيق السنوية) وإعداد التقارير وبناء قدرات وحدة إدارة المشروع والبلديات المستهدفة.